موقف الاردن من الحرب العراقية الايرانية 1980-1988

م. د. غصون كريم مجذاب*

الملخص :

تميز الاردن بدور مهم من خلال وقوفه الى جانب العراق في حربه ضد إيران للمدة من (1980-1988) اذ اتخذ الاردن موقفا واضحا ومنحازا الى العراق فقد عبر عن موقفه هذا من خلال تقديم المساعدات وطرح قضيته على الساحة العربية والدولية تأييدا للعراق من خلال الزيارات والاتصالات التي قام بها الملك الحسين انطلاقا من ما يمليه عليه واجبه القومي في مثل هذه الظروف ، والذي يؤكد على عمق ترابط العلاقات العراقية – الاردنية التي اتسمت بالنمو والتطور خلال مدة الحرب التي استمرت ثمان سنوات مما دفع الملك حسين للمناشدة بإنهاء الحرب بالطرق السلمية ، كما مثل الاردن معبرا اقتصاديا مهما للعراق بعد ان اغلقت موانئه على الخليج العربي ، حيث اصبح ميناء العقبة الشريان الرئيسي للعراق ، مما ساهم في ازدهار وتطوير العلاقات العراقية – الاردنية خلال فترة الثمانينات.

Abstract:

Jordan distinguished an important role by standing beside Iraq in its war against Iran for the period from (1980-1988), as Jordan took a clear and biased position towards Iraq, as it expressed this position by providing aid and presenting its case on the Arab and international arena in support of Iraq through visits and contacts. That King Hussein carried out based on what his national duty dictates in such circumstances, which emphasizes the depth of the inter-Iraqi relations that characterized the growth and development during the eight-year war period, which prompted King Hussein to appeal to end the war by peaceful means, just as Jordan represented An important economic crossing A for Iraq after its ports were closed on the Arabian Gulf, where Aqaba Port became the main artery for Iraq, which contributed to the prosperity and development of Iraqi-Jordanian relations during the eighties .

* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، ghssonkareem@gmail.com،
www.uomustansiriyah.edu.iq

المقدمة :

شهدت مرحلة اواخر السبعينات وبداية الثمانينات تغييرات سريعة كان ابرزها سقوط حكومة محمد رضا بهلوي ومن ثم قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، وبداية الحرب العراقية – الايرانية (1980-1988)، التي تعتبر من اطول حروب الاستنزاف الاقليمية، والتي حاولت ايران من خلالها تصدير افكار ثورتها الى الدول العربية المحيطة بها، والتي ادت الى توتر علاقاتها مع العراق واندلاع حرب معه استمرت ثمان سنوات .

تناول البحث دور الاردن من خلال وقوفه مع العراق في حربه ضد ايران ومد يد العون والمساعدة للعراق من خلال طرح قضيته على الساحة العربية والدولية لكسب التأييد ، وذلك من خلال الزيارات والاتصالات والاجتماعات التي قام بها الملك حسين انطلاقا من مبدأ الدفاع العربي المشترك وما يمليه الواجب القومي في مثل هذه الظروف، وكذلك الايمان الراسخ بوحدة الاراضي العربية وعدم المساس بها او الاعتداء عليها .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في انه تناول الموقف الاردني من الحرب العراقية الايرانية ومد يد العون والمساعدة عن طريق طرح قضية العراق على الساحتين الدولية والعربية.

فرضية البحث:

انطلقت الفرضية من ان الاردن كان له دور مهم وفعال في هذه الحرب انطلاقا من مبدأ الدفاع العربي المشترك ، والواجب القومي الذي يحتم على الاردن الوقوف الى جانب العراق على اعتبار ان الارض العربية وحدة واحدة لا يمكن الاعتداء عليها .

اشكالية البحث:

لمعالجة البحث قمنا بطرح عدة تساؤلات منها:

1- اهمية موقع العراق الجغرافي وتأثيره على الاردن .
2- الاسباب التي دعت الاردن للوقوف مع العراق.
3- الموقف الاردني من الحرب على الساحتين الدولية والعربية
4- العلاقات الاقتصادية ما بين العراق والاردن
5- اظهار اهمية الدور الذي لعبه الاردن في هذه الحرب .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في وصف مجريات الاحداث.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى اربعة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول اهمية موقع العراق الجغرافي بالنسبة للاردن واثره في العلاقات العراقية الاردنية اثناء الحرب ، اما المبحث الثاني فقد بين موقف الاردن من الثورة الايرانية عام 1979من خلال تسليط الضوء على ابرز محطات العلاقات ما بين الجانبين كيف تطورت والى اين وصلت، كما اكد المبحث الثالث على اندلاع الحرب وموقف الاردن منها من خلال قيام الاردن بدعم العراق والوقوف الى جانبه سواء بالمحافل الدولية او من خلال تبادل الزيارات والاتصالات من اجل حث الدول للوقوف الى جانب العراق، اما المبحث الرابع

فقد تناول التعاون الاقتصادي الاردني العراقي خلال الحرب الذي تمثل بالاتفاقيات الثنائية المبرمة ما بين البلدين في شتى المجالات .

اما الخاتمة فقد تناولت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

المبحث الأول // أهمية موقع العراق الجغرافي بالنسبة للاردن

تتمثل اهمية الموقع الجغرافي للعراق لما له من مكانة مهمة في العالم الحديث حيث اكسبه موقعه سمة السيطرة والاشراف على القسم الشرقي من الوطن العربي ، فهو احدى الدول العربية الكبرى التي تقع في الجنوب الغربي من قارة اسيا ، ما بين هضبة الاناضول شمالا والخليج العربي جنوبا ، ويجري فيه نهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من المناطق الشرقية في تركيا حيث يلتقيان على بعد (10كم^2) شمالي البصرة ليكونا مجرى واحد وهو شط العرب الذي يصب في الخليج العربي[1]، ويتمتع العراق بموقع جغرافي سياسي جعله يؤثر في احداث التاريخ قديما وحاضرا وفق المعطيات السياسية المستجدة ، وقد ميزه هذا الموقع في السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية[2].

اما بالنسبة لموقعه الاستراتيجي فهو يعد بغاية الاهمية حيث انه يقع ضمن ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم[3]، كما انه يمثل وحدة جغرافية وبشرية متكاملة مع الاقطار العربية تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي ، فهو يربط المحيط الهندي بالبحر الاحمر، اضافة الى قربه من مضيق باب المندب الذي يربطه باوربا وافريقيا واسيا ، كما ان موقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي شكل ممرا ارضيا يربط الخليج العربي بمنطقة الشام التي تعتبر مدخلا للوطن العربي عن طريق البحر المتوسط والاردن الذي يقع على رأس البحر الاحمر[4] .

ويجمع العراق والاردن اصطلاحا جغرافيا وهو الهلال الخصيب حيث تعود جذور العلاقة الى عام 1921 عندما كانت المملكة العراقية تحت حكم فيصل بن الحسين ، وامارة شرق الاردن تحت حكم عبد الله بن الحسين ، حيث تبوأ ابناء الشريف حسين رأس السلطة في البلدين [5] .

اما بالنسبة لموقع الاردن فتأتي اهميته لما له من تأثير كبير في سياسته مع الدول الأخرى المجاورة له ، وما يربطه معها من حدود مشتركة ، والتي قد تشترك معه في العديد من العوامل أهمها الدين، اللغة، التاريخ، وقد تعتمد علاقة الجوار وفق ما تطرحه رؤية وتصورات كل دولة حسب مصالحها المشتركة وما تمتلكه من نضج سياسي يجعلها تستطيع إدارة موقعها الجغرافي دون حصول توترات وصراعات سياسية أو عسكرية ، وهذا ما يدلل على التوازن السياسي الذي تتبعه هذه الدول في سياساتها الخارجية[6] .

وقد شكلت الطبيعة الجغرافية للدولة الأردنية[7] الركيزة الأولى للعوامل الداخلية والأساس في تكوين قوة الدولة الأردنية، كما إن حجم مساحة الأردن الصغير قد اثر عليها في عدة نواحي، اذ قلل من حجم قوتها مقارنة بالدول الأخرى، وهذا ما جعلها تعتمد دفاعيا على الدول العربية المجاورة لها كالعراق وسوريا ، وتأتي أهمية الموقع باعتباره أهم عامل اساسي لجغرافية الدولة، ولهذا يقال بأن للموقع الجغرافي لأيه دولة تأثير مباشر في مشاركتها وقوتها في المجتمع الدولي [8] .

ويجاور الأردن من الشمال سوريا ومن الشرق العراق والسعودية ومن الجنوب خليج العقبة ومن الغرب فلسطين المحتلة ، ونظراً لصغر مساحة حجم الأردن فقد فرض عليه هذا الموقع بعدم وجود عمق استراتيجي في حين فرض الموقع الجغرافي له من ناحية أخرى أن يكون نقطة توازن بين وسط القوى التي تحيط به وهذا ما ميز سياسته بالاعتدال والتوازن[9].

كان للموقع الجغرافي أثره على الأردن فقد واجه خطراً في عام 1958[10]، بعد حدوث الانقلاب في العراق ودخوله في حرب حزيران عام 1967[11] ، والتي خسر فيها الأردن الضفة الغربية بما فيها القدس ، كذلك تعرض لاعتداءات متكررة على مدنه وقراه من قبل الكيان الصهيوني ، حيث تعرض لاعتداء عام 1968، بحجة القضاء على المقاومة الفدائية على الأراضي الأردنية في معركة ((الكرامة))[12]، وهذا ما جعل الكيان الصهيوني يسعى لعقد معاهدة سلام مع الأردن وإنهاء حالة الحرب معه [13] . فقد كان الكيان الصهيوني قلقاً إزاء موقع الأردن المهم والخطير في نفس الوقت ، على اعتبار إن الأردن يمثل أطول جبهة مواجهة عسكرية يبلغ طولها حوالي (560كم^2) ولهذا يعد الأردن من أكثر الجبهات خطورة عليه . كما فرض الموقع الجغرافي للاردن سياسة قائمة على التوازن والاعتدال على المستوى الاقليمي[14].

وتأتي اهمية حدود العراق مع الاردن، من حيث وقوع الاردن الى الغرب من العراق اذ تشترك معه بخط حدود يبلغ طوله حوالي (178كم^2) حيث كانت الحدود بينهما قد رسمت بموجب اتفاقية عام 1928، وتم تثبيت الخط الفاصل بين البلدين بعد الحرب العالمية الاولى من قبل بريطانيا حيث كان الاردن والعراق تحت انتدابها ونفوذها[15] .

وهكذا فأن لموقع العراق الجغرافي دورا اساسيا ومهما لكلا البلدين وهذا ما اثبتته الحرب العراقية الايرانية، كما مثل موقع الاردن ايضا معبرا اقتصاديا مهما للعراق بعد ان اغلقت موانئه على الخليج العربي ، حيث اصبح ميناء العقبة الشريان الرئيسي للعراق ، مما ساهم في ازدهار وتطوير العلاقات العراقية – الاردنية خلال فترة الثمانينات.

المبحث الثاني // موقف الاردن من الثورة الايرانية عام1979

تميزت العلاقات الاردنية- الايرانية بالتباين والتناقض منذ بداياتها الاولى ، نتيجة للصراعات والسياسات الاقليمية وتباين المواقف السياسية والاستراتيجية للبلدين ، فضلاً عن الاحداث الاقليمية والدولية التي بدورها انعكست على علاقة البلدين ببعضهما البعض.

وبعد تسلم محمد رضا بهلوي[16] ،الحكم في ايران (1941-1979) واعلان انتهاء الانتداب البريطاني وحصول الاردن على استقلالها من امارة الى مملكة في25/ ايار /1946، اعترفت ايران بأستقلالها وتم فتح قنصلية اردنية في ايران ، ولاجل توطيد العلاقات بين البلدين زار الملك عبد الله الاول ايران عام 1949 حيث كان لهذه الزيارة اهمية كبيرة لتعزيز اواصر التعاون من خلال توقيع معاهدة صداقة وتعاون وفتح فرص وافاق جديدة ، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الجانبين[17] ، وفي عهد الملك الحسين بن طلال (1953- 1999)[18] ، وخلال زيارة شاه ايران محمد رضا الى الاردن في 3/ تشرين الثاني/ 1959 طلب الملك حسين منه فتح سفارة لايران في عمان ، حيث استجاب شاه ايران لطلبه .

كانت هنالك عوامل عدة فرضت نفسها على العلاقات الاردنية - الايرانية منها هو صراع الارادات السياسات العربية وهذا ما جعل الملك حسين يوطد علاقته بإيران للضغط على الدول العربية ، والعامل الاخر تمثل بالصراع العربي – الاسرائيلي واهمها هو قضية فلسطين ، الذي بدوره انعكس على العلاقات الاردنية الايرانية[19].

كانت سياسة ملك الاردن طيلة فترة الستينات هي المحافظة على استقلال وامن بلاده ، وهذا ما دفع الملك حسين للاتفاق مع شاه ايران لتأييد فكرة الحلف الاسلامي عام 1965[20] ، الذي دعا اليه الملك فيصل بن عبد العزيز[21] ،الذي اراد به تحصين الدول الملكية من المد الثوري الذي تزعمه جمال عبد الناصر، كما وقف ضد الحلف كل من العراق وسوريا والجزائر وعملوا على افشاله[22].

وقد دعا الملك فيصل بن عبد العزيز كل من تركيا وايران وباكستان والمغرب والاردن لهذا الحلف حيث ان جميع هذه الدول كانت تدور في فلك المصالح الامريكية ، وقد باركت واشنطن هذا الحلف الذي كانت ترى فيه نجاح محاصرة نفوذ عبد الناصر، وعلى الرغم من عدم قيام الحلف الا ان نكسة حزيران عام 1967، ومن ثم حريق المسجد الاقصى عام 1969، ادى الى قيام منظمة العالم الاسلامي عام1970[23].

وكان لزيارة الملك حسين لايران في 20/ تشرين الثاني /1973 اثره الكبير في تعزيز اواصر التعاون والعلاقات الثنائية بين الجانبين في المجال العسكري، فقد اسفرت الزيارة على حصول الاردن لطائرات من طراز (F5) والتي حصلت عليها ايران من الولايات المتحدة الامريكية ، كما حصلت ايران بدورها على موافقة الولايات المتحدة لتزويد الاردن بها [24].

استمرت العلاقات الاردنية – الايرانية للمدة من (1977-1978) حيث حدثت اضطرابات داخلية في ايران فقد كانت ايران ومنذ عام 1975 تمر بالعديد من الاحداث والمتغيرات التي ساهمت في احداث ثورة شعبية نهاية عام 1978[25] استهدفت اسقاط نظام حكم الشاه ، وذلك نتيجة لسياسته الفاشلة اقتصادياً وعدم مقدرته تدوير عوائد النفط بعد عام 1974، حينها وقف الملك حسين الى جانب الشاه وقدم له دعما سياسيا وزار طهران في 26/ تشرين الثاني /1978 واعلن وقوفه الى جانب الشاه في مواجهة هذه الازمة[26].

كان الاردن متخوفا وقلقا من ثورة ايران ، كي لا تأخذ ايران على عاتقها حل الصراع العربي – الاسرائيلي وفق رؤيتها وسياستها الجديدة، التي دعمت بها الفصائل الفلسطينية بالاتفاق مع سوريا مما قد يؤدي الى الغاء دور الاردن في رسم سياسته للمنطقة [27]

كما ان وقوف سوريا الى جانب ايران في هذه الحرب اكد قلق الملك حسين البالغ فيما لو انتصرت ايران في هذه الحرب فأنها سوف لن تفرض هيمنتها على العراق فحسب بل على المنطقة العربية بكاملها[28]، اضافة الى تخوفه من هذه الثورة قد تغير الانظمة العربية الى انظمة اسلامية على غرار ما فعلته ايران ، كما كان يرى بأن هذه الثورة باتت تشكل تحديا للقومية العربية ومن انها سوف تضع الاردن امام خطرين هما الخطر الايراني والاسرائيلي وان وقوفه مع العراق سوف يقوي من موقفه امام ايران واسرائيل[29].

الا ان الانتفاضة اطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي في 26/ كانون الثاني /1979 حيث شهد هذا العام انتصار "الثورة الاسلامية " وتكوين الجمهورية الاسلامية الايرانية[30]، بزعامة اية الله الخميني[31]، الذي عاد الى ايران قادماً من باريس في 1/ شباط / 1979.

ولم يبدِ الاردن حينها اي موقف تجاه ما يجري من احداث داخلية في ايران والتزم جانب الصمت[32]، وبعد احياء الذكرى السنوية للثورة الايرانية ارسل الملك حسين برقية اعتراف بالنظام السياسي الجديد في ايران وهنأ القادة السياسيين بالثورة[33]، ولم تشهد العلاقات الاردنية الايرانية اي احداث جديدة الى بداية الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)، حيث انفرد الاردن عن باقي الدول العربية في موقفه المؤيد والمنحاز للعراق في حربه ضد ايران ، وادى ذلك الى اعلان ايران عن قطع علاقاتها مع الاردن في31/ كانون الثاني/1981.

المبحث الثالث// اندلاع الحرب وموقف الاردن منها

كان العراق ومنذ زمن بعيد هدفا للاطماع الخارجية واهمها الاطماع الفارسية، وعلى الرغم من ان العراق وايران بلدان متجاوران جغرافيا، الا ان علاقة البلدين ببعضهما البعض سادها الكثير من الغموض والتوتر، وذلك بسبب سياسة ايران الخارجية ورغبتها في التوسع حول المناطق التي يتوافر فيها المياه، وكانت مسألة المياه احدى المشكلات التي واجهت البلدين وعرقلت مسار علاقاتهما، لذا فأن مسألة المياه والحدود اصبحت مصدر قلق وتوتر لكلا البلدين .

وقد مرت علاقة البلدين بمحطات من التوتر والهدوء وحسن الجوار، وفي اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاوبك[34] تمكنت الجزائر وبمبادرة من رئيسها هواري بو مدين بالتوسط لعقد اتفاقية بين الطرفين والتي تم توقيعها في 6/ اذار/1975 والتي سميت بأتفاقية الجزائر[35].

وبعد سقوط الشاه ومجيء الحكم الجديد في ايران، كان العراق يتوقع بأن تفتح ايران صفحة جديدة في علاقاتها معه ، ومن جانبه فقد بادر العراق بأرسال برقية تهنئة في 15/ نيسان/1979 الى ايران بمناسبة اعلان الجمهورية الاسلامية ، وعلى الرغم من فترة الهدوء التي اعقبت اتفاقية الجزائر، الا ان الخلاف سرعان ماعاد من جديد بعد تقلد صدام حسين نظام الحكم في العراق في 17/ تموز/1979[36]، خلفا للرئيس احمد حسن البكر[37] بسبب تدهور حالته الصحية، وقد اكد الرئيس السابق صدام حسين على ان ايران لم تلتزم بشروط ومواد اتفاقية الجزائر من خلال عدم التزامها بالانسحاب الى الحدود المتفق عليها حسب الاتفاقية[38] .

كان النظام الايراني ينظر للدول العربية على انها ترفض النظام الاسلامي والوحدة الاسلامية ،وكانت الدول العربية ومن ضمنها الاردن متخوفة من ايران ومن تصديرها لثورتها خصوصا بعد دعوات الخميني لتصديرها[39].

وقد زادت ايران من عدائها للعراق واستمرت في خرقها لسيادة العراق من خلال الهجوم المسلح ضد بعض المناطق الحدودية[40]، كما ازداد الخلاف بعد مساعدة ايران لاكراد العراق، وكذلك بعد احتلال ايران للجزر العربية الثلاث عام1971[41].

ولكي نتفهم طبيعة الموقف الاردني من هذه الحرب، لابد من التطرق الى طبيعة الاوضاع التي كانت سائدة في تلك المده، ومنها التحالفات الاقليمية التي جعلت الاردن يتخذ موقفا منها، فقد شهدت العلاقات الاردنية العراقية تقاربا واضحا منذ نهاية السبعينات وذلك بسبب العوامل الاقليمية والمصالح السياسية والتي تمثلت بتوتر العلاقات العراقية - السورية وذلك لاتهام العراق لسوريا في قلب نظام الحكم في بغداد عام 1979، اضافة الى ان هذه المدة قد شهدت توترا في العلاقات الاردنية - السورية بسبب اتهام سوريا للاردن بدعم جماعة الاخوان المسلمين، كما لعب الصراع العربي - الاسرائيلي دورا في التقارب العراقي -الاردني خصوصا بعد رفض الاردن لعملية السلام في كامب دييفد بين مصر واسرائيل عام 1978 مما زاد تقارب الاردن مع العراق الرافض اي عملية سلام مع اسرائيل، اضافة الى فقد الاردن لحليفه الامريكي مؤقتا بسبب رفض الاردن لهذه المعاهدة مما دفع الاردن الى جاره العراق لتعويض خسارتة المادية والاقتصادية[42].

سارت العلاقات العراقية – الايرانية نحو الاسوأ خصوصا بعد نقض ايران لاتفاقية الجزائر حيث قام العراق من جانبه ايضا بألغاء الاتفاقية في 17/ ايلول /1980 [43]، وعلى الرغم من تأييد العراق لجمهورية ايران، الا انه رأى ان هذه الثورة خلقت اوضاعا جديدة في المنطقة حيث سارت على نهج سياسة الشاه التوسعية واعتبار العراق منطقة من مناطق نفوذهم[44]. وقد شهدت الحدود بين العراق وايران اشتباكات وحوادث متنوعة، كما اعلنت ايران النفير العام واغلقت الاجواء في وجه الملاحة الجوية كما عززت من قواتها العسكرية على الحدود العراقية بتاريخ 4/ ايلول / 1980 [45]، استمرت المناوشات والهجوم بشكل يومي حتى 22/ايلول /1980 حيث اعلن العراق الحرب على ايران [46].

كانت الحرب العراقية الايرانية محصلة للعديد من العداء والتوتر بين الطرفين عبر تاريخ طويل ،وجاءت هذه الحرب نتيجة لخلافات عدة منها الصراع والنفوذ والسيطرة على الخليج بعد انسحاب بريطانيا منه ، كذلك مطالبة العراق بأنهاء الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث ، اضافة الى الخلافات حول الاقليات وخصوصا مشكلة الاكراد، اضافة الى مطالبة العراق بالاعتراف بسيادته على اراضيه.

بالمقابل ازدهرت العلاقات العراقيه – الأردنية بعد اندلاع الحرب مع إيران، حيث زودت الأردن العراق بالدعم العسكري والاقتصادي والإعلامي، وفي مقابل ذلك خفض العراق من أسعار نفطه المصدر الى الأردن[47]، وقد أخذت العلاقات بينهما تخط مساراً جديداً من التعاون والتآزر لبعضهما البعض حيث كانت الحرب سببا للتقارب ما بين البلدين[48].

كان الأردن من أول الدول العربية المؤيدة للعراق حيث وصل الملك حسين إلى بغداد بعد ساعات من إعلان الحرب معبراً بذلك عن تأييده الكامل للعراق وفتح باب التطوع مع الجيش العراقي[49]. مما دفع ايران الى قطع علاقاتها مع الاردن في 31/كانون الثاني/ 1981.

كما سعى الأردن إلى عقد مؤتمر القمة العربية الحادية عشر للمدة من 25-27/ تشرين الثاني/ 1980 في عمان ، حيث تضمن بيان المؤتمر الختامي تأييد الأردن لحقوق العراق في أرضه ومياهه[50]. كما أوضح أيضاً بأن العدوان على العراق هو عدوان على

الأمة العربية، وان هذه الحرب فرضت على العراق وان العراق يحارب من اجل مستقبل الأمة العربية وإنهاء استغلالها وكرامتها [51].

وقد أعرب الرئيس السابق صدام حسين عن شكره وتقديره لموقف الأردن المشرف والداعم للعراق في حربه ضد إيران[52] . واستمرت الاتصالات ما بين الطرفين، وقد حث الملك الحسين في اتصال هاتفي مع الرئيس العراقي في 8/آذار/1984،على ضرورة إنهاء الحرب وأعلن عن استعداده للتوسط من اجل إنهاء الخلاف القائم ، كما حذر أيضا من أن تطال هذه الحرب الدول العربية كافة وأكد على دعمه للعراق حكومةً وشعباً[53].

وفي 26/نيسان /1984 قام الملك حسين بزيارة المملكة العربية السعودية والتقى الملك فهد بن عبد العزيز حيث أكد على ضرورة جمع المساعي والجهود لوقوف الدول العربية موقفاً واحداً لنبذ الانقسام في صفوفها وعلى وجوب تحمل الدول العربية مسؤولياتها الوطنية والقومية تجاه الأخطار من تداعي استمرار هذه الحرب والوقوف مع العراق في دفاعه عن أرضه ومياهه[54].

كما قام الملك حسين بن طلال بزيارات عدة للدول العربية ومنها الكويت، حيث عقدت مباحثات بين الطرفين في اجتماع استمر مدة (5) ساعات من اجل بحث تطورات المواقف في الخليج العربي، في نطاق توسيع الصراع الإيراني، وقد أسفرت المباحثات عن توصل الطرفين إلى الوقوف جنباً مع العراق في حربه ضد إيران وتقديمهم للدعم المعنوي والمادي، كما أشاد الشيخ جابر الصباح بموقف الأردن الداعم للعراق من أجل إيقاف الحرب[55].

وفي 17/تشرين الأول /1984 جرت مفاوضات بين الجانبين الأردني والعراقي من اجل تقييم شامل لجوانب الواقع العربي الإقليمي والمواقف الراهنة في ضل المستجدات الدولية والعربية والتأكيد على أهمية بناء تضامن عربي من اجل مواجهة التحديات التي من شأنها أن تزعزع وحدة الصف العربي، كما أكد الملك حسين وقوف الأردن إلى جانب العراق للدفاع عن جميع حقوقه[56].

وفي 18/آذار / 1985 زار الرئيس المصري حسني مبارك عمان في زيارة قصيرة تباحث بها مع الملك حسين التحرك العربي الشامل على الساحة الدولية من اجل إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، والوصول إلى تسوية سلمية لوضع حد لإنهاء الحرب، وكذلك تقديم العون والمساعدة للعراق مستنكرين المواقف المتخاذلة لبعض الدول العربية تجاه العراق[57].

كما كان للأردن دور متميز أخر في دعم العراق من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات العربية لمساندة العراق وإيجاد حل سلمي لوقف الحرب حيث وجه الملك الحسين بن طلال خطابا شاملا في افتتاح المؤتمر العربي الثالث غير العادي في الدار البيضاء للمدة من 7-9/آب /1985 والذي تطرق فيه إلى الحرب العراقية – الإيرانية وتأكيده على إيجاد حل لوقفها [58]. وفي عام 1986، ادان الاردن محاولات ايران للتسليح ضمن صفقة الاسلحة الامريكية المعروفة بأسم " ايران غيت"[59].

كما ناشد الاردن الاسرة الدولية لوقف الحرب حيث ان استمرارها يؤثر على مستقبل المنطقة ، وبالتالي يؤدي الى تدويلها، لذا على الاسرة الدولية ممارسة نفوذها ومعالجة جذور الازمة من خلال التعاون لاجل ايقافها[60]

وفي 5/تموز/1987 زار الملك حسين بغداد في زيارة قصيرة قدم فيها تهانيه الحارة إلى الرئيس العراقي صدام حسين والقوات المسلحة والشعب العراقي وذلك لتحرير العراق بعض من أراضية و وبحث سبل توطيد العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين والتطرق إلى ما جاء في قمة الجزائر من إدانة لإيران ودعم للعراق، وأشاد العراق بموقف الأردن الداعم له[61].

وخلال المدة الواقعة من 8 - 11 / تشرين الثاني /1987 عقدت قمة الوفاق والاتفاق في عمان، وهي قمة طارئة عقدت لمعالجة الأخطار التي تهدد الأمة العربية، وكذلك بحث التهديدات التي طالت الدول العربية نتيجة لاستمرار الحرب العراقية - الإيرانية والتي بذل فيها الأردن جهوداً من أجل التوصل إلى وفاق ما بين الدول العربية [62].

وكان من بين جملة الأمور التي خرج بها هذا المؤتمر هي:

1- رفض استمرار احتلال إيران للأراضي العراقية وإدانتها.

2- الوقوف إلى جانب العراق والتعاون معه من اجل استرداد حقوقه وأراضيه.

3- التأكيد على حل جوانب النزاع وفق قرار مجلس الأمن رقم (598) ودعم كافة السبل من اجل تطبيقه[63].

وفي 10/آب /1988 زار الملك حسين العراق حيث هنأ الشعب العراقي وقيادته وجيشه على الانتصارات التي حققها الجيش العراقي في كلمته التي ألقاها بأسم المملكة الأردنية الهاشمية[64].

وقف الأردن طيلة الحرب التي استمرت ثمان سنوات (1980-1988) إلى جانب العراق حكومتاً وشعباً في المقابل استنكرت إيران تصرف الأردن هذا حيث قطعت علاقاتها معه، وقد بذل الملك حسين جهدا كبيرا في دعم العراق من جميع النواحي حيث أتاح ميناء العقبة أمام التجارة العراقية وفتح المجال الجوي الأردني أمام الطائرات العراقية في نقل الإمدادات العسكرية وكانت لمراسلات وزيارات واتصالات الملك دورا مهما للتعبير عن دعمه للعراق في حربه ضد إيران من منطلق إيمان الأردن بوجوب الدفاع عن الحق العربي ، ومما سبق يتضح إن موقف الأردن كان ثابتاً منذ بداية الحرب حيث أيد العراق ووقف إلى جانبه طيلة مدة الحرب.

المبحث الرابع // التعاون الاقتصادي الاردني – العراقي خلال الحرب

تعد العلاقات الاردنية العراقية من العلاقات الوطيدة والوثيقة التي شهدت تفاعلات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مرت في بعض الاحيان بفترات من التقارب واحيانا بالتباعد نتيجة الاحداث الاقليمية والدولية التي طرأت في تلك المدة.

يعتبر التعاون الاقتصادي الاردني العراقي من المحاور المهمة اذ يعد الاقتصاد رابطا مشتركا نتيجة الجوار الجغرافي ما بين البلدين، وما له من اثر على العلاقات السياسية فهو يعتبر من المتغيرات المؤثرة على العلاقات السياسية وما اظهره البعد الوطني والاقليمي

والذي تمثل بالاتفاقيات الثنائية التي ابرمت بين البلدين ، وكذلك الاستثمار والقروض والمساعدات ، وقد امتازت المدة من 1980-1988 والتي شهدت الحرب العراقية الايرانية بعلاقات ثنائية متينة من خلال مساندة ومساعدة الاردن للعراق حتى وصلت الى الشراكة الاستثمارية .

وفي مطلع عام 1980 تلقى الاردن قروضا من العراق تقدر بـ (189,2) مليون دولار ومنحة بلغت (58,3) مليون دولار للانفاق على ميناء العقبة والطريق الرئيسي الممتد من العقبة الى الحدود العراقية، وعلى اثر ذلك تأسست شركة نقل اردنية – عراقية من اجل نقل البضائع ما بين البلدين، كما ازدادت اهمية الاردن بالنسبة للعراق خصوصا بعد اغلاق مينائي البصرة وام قصر بسبب الحرب العراقية الايرانية وهذا ما دفع العراق نحو الاردن وبالاخص الاعتماد على ميناء العقبة الاردني ، بعد ان تم قطع العلاقات ما بين العراق وسوريا في نيسان 1982 وقطع النفط العراقي الواصل الى ميناء طرطوس السوري[65].

وفي الاول من ايار 1980وقعت اتفاقية اخرى للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة الاردن والعراق حيث وقعها عن الجانب الاردني رئيس الوزراء عبد الحميد شرف، وعن الجانب العراقي النائب الاول لرئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة المنحل طه ياسين رمضان، حيث اكدت الاتفاقية على الروابط الاخوية والقومية بين البلدين والرغبة في تعزيز اطر التعاون الاقتصادي والفني والثقافي القائم بينهما بما ينسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية [66].

وفي ايلول 1980 تم عقد اجتماع اللجنة الاردنية الصناعية المنعقد في عمان بناءا على ما جاء في احكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المنعقد بين الحكومتين العراقية والاردنية من اجل انشاء شركة صناعية مشتركة بين البلدين حيث ترأس الوفد العراقي السيد محمد طاهر الحيالي رئيس المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، في حين ترأس الجانب الاردني محمد صالح الحوراني وكيل وزارة الصناعة والتجارة[67].

وخلال السنوات (1981-1983) تم عقد العديد من الاجتماعات واللجان الوزارية الخاصة بالعمل والتعاون الاقتصادي ما بين البلدين من اجل تعزيز التطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية لتحقيق افضل مستوى للمصالح المشتركة للبلدين ، خصوصا الحرب التي كان يخوضها العراق مع ايران تلك الفترة ، وبناءا عليه تم عقد اجتماع الدورة الرابعة للجنة الوزارية العراقية الاردنية المشتركة في عمان للمدة من (20-26/ تشرين الاول/ 1983) حيث ترأس الوفد العراقي عبد الستار فرمان وكيل وزارة النقل والمواصلات في حين ترأس الوفد الاردني وكيل وزارة الصناعة والتجارة محمد صالح الحوراني من اجل العمل على نمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين[68] .

كما اتسع نطاق التعاون الاقتصادي ما بين الاردن والعراق في مجالات عدة منها الطاقة والصناعة والزراعة والنفط منذ ايار عام 1980 ، وقد تراوحت قيمة واردات العراق من الاردن خلال السنوات من 1980-1981 حيث بلغت (214) مليون دولار ، في حين بلغت بين عامي (1981-1982) حوالي (209) مليون دولار ، كما ارتفعت

نسبة صادرات العراق الى الاردن ما بين عامي (1985-1986) الى (173) مليون دولار و(168) مليون دولار على التوالي[69]

كما كان للموقف الاردني في دعم العراق اثناء الحرب مع ايران اثرا كبيرا حيث افاد الاردن في زيادة حجم واردات الترانزيت عبر ميناء العقبة من (61) الف طن الى (6,930) مليون طن سنويا كما زادت حجم الصادرات العراقية عبر نفس الميناء ايضا من (8) الاف طن سنة 1981 الى (3) ملايين طن سنة 1988، كما زادت حركة المسافرين عبر الميناء بصورة كبيرة جدا ، وزادت ايضا قيمة الواردات العراقية على قيمة الواردات الاردنية، حيث بلغ الشحن الى العراق حوالي (9,150) مليون طن[70].

كما قرر العراق المساهمة في تمويل مشروع المحطة الحرارية في العقبة وذلك ضمن مجال العمل في الخطة التنموية الاردنية للسنوات من (1981-1985) التي عرضها الاردن على العراق وساهم فيها بمبلغ (10) مليون دولار ، كما تم تمويل مشروع مياه ومجاري منطقة عمان الكبرى بمبلغ(5) مليون دولار من قبل صندوق العراق للتنمية الخارجية وتم تمويل مشاريع اخرى عديدة[71].

كما اسفرت الزيارات والمفاوضات بين الاردن والعراق الى عقد اتفاقيات تجارية بين البلدين حيث اتخذت الحكومة العراقية اجراءاتها القانونية بفتح فروع لها لكل من البنك الصناعي العراقي والبنك الزراعي العراقي في عمان، اذ ابقى الجانبان باب المفاوضات مفتوحا بشأن مسألة الاقراض الزراعي والمساهمة في اقامة المشاريع الاقتصادية الاردنية[72]. وقد اصبح ميناء العقبة الميناء الرئيسي بالنسبة لصادرات وورادات العراق ، كما اصبح واسطة شحن بين العراق ومصر فقد كانت مصر تزود العراق بالاسلحة المصرية اثناء حربه مع ايران ، وقد زاد اهتمام العراق ومصر بميناء العقبة اذ من خلاله تأسست شركة نقل مشتركة من (الاردن والعراق ومصر) تسمى شركة " الجسر العربي" وقد باشرت عملها في عام 1987[73]، اضافة الى توسيع شبكة الطرق الداخلية التي تربط ميناء العقبة بالعراق ، وايجاد سوق رائجة للمنتجات الصناعية والزراعية الاردنية مما انعش ذلك الميزان التجاري الاردني.

ومن هنا تتضح اهمية العلاقات التي كانت بين البلدين في تلك الفترة والتي توجت بالتعاون والتماسك والتازر بالوقوف الى جانب العراق في حربه ضد ايران، اذ كان الاردن وبالاخص ميناء العقبة البوابة الرئيسية والمتنفس الوحيد لحركة التجارة الصادرة والواردة من دول العالم، فقد ساند الاردن العراق في محنته هذه ووقف الى جانبه ، كما ساعد العراق الاردن من خلال ضخ النفط بأسعار مخفضة مقابل ذلك.

الخاتمة :

من خلال الدراسة يمكن التوصل الى ما يلي:

1- كانت العلاقات الاردنية الايرانية علاقات طيبة امتدت عبر التاريخ حتى حكم الشاه محمد رضا بهلوي وقيام الثورة الايرانية عام 1979، ثم مالبثت ان تراجعت مستوياتها نتيجة تخوف الانظمة العربية ومن ضمنها الاردن من تصدير الثورة وتغيير انظمة حكومات المنطقة، كما ادى وقوف الاردن الى جانب العراق في حربه مع ايران الى قطع العلاقات بينهما.

2- امتازت العلاقات الاردنية – العربية منذ فترة الخمسينات ولغاية نهاية الحرب العراقية – الايرانية بالتوتر والصراعات والخلافات، ولم تشهد استقرارا سوى علاقات الاردن مع العراق اثناء حربه مع ايران، التي امتازت بالتقارب والتحالف الكامل طيلة فترة الحرب التي دامت ثمان سنوات حيث ساند بها الاردن العراق سياسيا واقتصاديا .

3- اعتبرت ايران ان العراق يمثل عقبة امامها في تصدير ثورتها الى البلدان الاخرى ، حيث اعتبرت ان ثورتها امر واقع على المنطقة العربية، حيث بدأت بأستفزازاتها ضد العراق من خلال اعتداءاتها الحدودية وهذا ما مهد للرئيس السابق صدام حسين الغائه اتفاقية الجزائر واعلانه الحرب عليها.

4- كان العراق يتوقع بأن تكون هذه الحرب قصيرة الامد، الا ان الواقع اثبت عكس ذلك فكانت حرب طويلة استمرت ثمانية سنوات، ولم يكن اي طرف منهما قادرا على حسم المعركة لصالحه.

5- كان موقف الاردن في دعم العراق اكثر قوة من باقي الدول العربية الاخرى فقد ارادت الاردن الحفاظ على الملاحة في البحر الاحمر وتأمين وصول البضائع الاجنبية للعراق.

6- بذلت الاردن جهودا دبلوماسية من اجل التوصل الى تسوية شاملة من اجل انهاء الحرب، عكس الدول الاخرى التي كانت ترى في استخدام القوى العسكرية ضرورة في اية مبادرات دبلوماسية لانهاء الحرب.

7- حقق الاردن فوائد اقتصادية كثيرة من خلال تعاونه مع العراق فقد ادى هذا التقارب الى انعاش وتحريك عجلات الاقتصاد الاردني ، حيث لعب ميناء العقبة دورا بارزا ومهما، فقد كان بوابة العراق الى دول العالم يصدر ويستورد من خلاله وهذا ما يدل على عمق العلاقات ومتانتها.

الهوامش والمصادر

(1) ابراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد، عمان، 2011، ص105.

(2) صلاح حميد الجنابي ، سعدي علي غالب ، جغرافية العراق الاقليمية ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992،ص11.

(3) خطاب صكار العاني ، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979،ص12.

(4) وليد يونس خيري، الجغرافية العسكرية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1979،ص46.

(5) محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق، ط1 ، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص115-116.

(6) تغريد معين حسن المشهدي، المملكة الاردنية الهاشمية (دراسة في جيوبوليتيكية الموقع الجغرافي)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ، جامعة الكوفة، 2002 .

(7) تأسست عام 1921 بأسم امارة شرق الاردن بزعامة عبد الله بن الحسين وكانت خاضعة تحت السيطرة البريطانية حتى حصولها على استقلالها في 25/ ايار/ 1946 ،للمزيد ينظر، عميش يوسف عميش، من تاريخ الاردن العريق – تأسيس امارة شرق

الاردن ، مقال نشر في صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ 26/ ايار/2006. WWW.alrai.com

(8) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة الاحوال والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط 5، الكويت، 1993، ص177 .

(9) عبد الفتاح الرشدان، مسيرة الدبلوماسية الاردنية عام 1989 وتحدياتها في التسعينات، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مجلد (22)،العدد (4)،1995، ص655.

(10) وهو الانقلاب الذي حدثت في الرابع عشر من تموز عام 1958، والذي انهي حكم العائلة الهاشمية الملكية بمقتل ملكها فيصل الثاني، للمزيد عن هذا الانقلاب ينظر، ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد،1981؛ محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق: اسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الاحرار، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1983.

(11) وهي الحرب التي حدثت بين الدول العربية الثلاث (مصر والاردن وسوريا) واسرائيل في 5/حزيران /1967 والتي تسمى بنكسة حزيران ،للمزيد عنها ينظر ، محمد فوزي ، مذكرات محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967-1970 ،ط2 ،دار الوحدة ، بيروت، 1983؛ حسن مصطفى، حرب حزيران 1967، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.

(12) بلدة أردنية حدودية تقع في وادي الاردن شرقي النهر ، بالقرب من جسر الملك حسين (جسر اللنبي) سابقاً. للمزيد عن تطورات معركة الكرامة ينظر، معن ابو نوار، معركة الكرامة 21 /اذار/ 1968، عمان، 1973؛ الوثائق الاردنية لعام 1968، وثيقة رقم 35 ، ص71-75 .

(13) مظهر خزعل فيصل، التسوية العربية الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2000 ، ص 167-175.

(14) عناد احمد النوايسة ، الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، 1994، ص48.

(15) مؤيد ابراهيم كاظم الونداوي، الحرب العراقية- الايرانية واثرها على الامن القومي العربي والامن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، 1984،ص199؛ نعيم ابراهيم صالح الظاهر، سياسة بناء القوة في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1994، ص21.

(16) ولد في طهران في 26/ تشرين الاول / 1919 وهو الابن الاكبر لرضا بهلوي، تلقى تعليمه الابتدائي فيها ، ثم سافر الى لوزان في سويسرا عام 1931 حيث تلقى تعليمه الثانوي فيها، وبعد اكمال دراسته عام1936 عاد الى ايران والتحق في كلية الضباط في طهران ، وبعد تخرجه منها عام 1938 عين مفتشاً برتبة ملازم، ثم جرى تتويجه شاها على ايران في ايلول 1941. ينظر، حسين كريم حمود الحميداوي ، محمد رضا بهلوي

،دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2007.

(17) اندرو جونسون ومحجوب الزويري، معضلة السياسة والامن في العلاقات العربية الايرانية: حالة الاردن، وحدة الدراسات الايرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 2008.

(18) ولد الامير الملك في ما بعد حسين بن طلال في قصر رغدان في عمان، درس الابتدائية في الكلية العلمية الاسلامية بعمان والثانوية في كلية فكتوريا بالاسكندرية والتي بقي فيها لمدة سنتان وفي عام 1950سافر الى لندن للدراسة في كلية هارو ثم ساند هيرست لدراسة العلوم العسكرية ، نودي به ملكاً على الاردن في 11/ اب /1952 وتسلم سلطاته الدستوريه في 2/ ايار / 1953 ينظر، نايف حجازي ومحمد عطا الله، شخصيات اردنية ، المطبعة الاردنية، عمان ،1973، ص5-6 ؛ مرسي الاشقر، مشاهير الرجال في المملكة الاردنية الهاشمية 1955-1956، مطبعة دير الروم الارثوذكس، القاهرة، 1956، ص2.

(19) فواز موفق ذنون، العلاقات الاردنية الايرانية 1980-2003 دراسة سياسية، مجلة دراسات اقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، 2013، ص192-193.

(20) مجموعة مؤلفين ، المؤسسة في الاسلام تاريخاً وتاصيلاً ، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2012، ص145-146 .

17

(21) ولد في الرياض عام 1906، تولى مناصب عدة مهمة في البلاد، شغل منصب النائب العام للملك عبد العزيز في الحجاز عام 1926، تولى وزارة الخارجية عام 1930، ثم ولياً للعهد طيلة مدة حكم الملك سعود (1953-1964) ، تولى العرش السعودي عام 1964 حتى وفاته في 25/ اذار /1975. ينظر، منير العجلاني، تاريخ مملكة في سيرة زعيم – فيصل ملك المملكة العربية السعودية وامام المسلمين، بيروت ،1968، ص35-36؛ الكسي فاسيليف، الملك فيصل شخصيته وعصره وايمانه، ترجمة خيري الضامن ،ط1، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت ،2012.

(22) فواز موفق ذنون، مصدر سبق ذكره ،ص193.

(23) مجموعة مؤلفين، المؤسسة في الاسلام تأريخاً وتأصيلاً، مصدر سبق ذكره ،ص146.

(24) صحيفة الرأي الاردنية، العدد(824) ، في 20/ تشرين الثاني /1973.

(25) كانت حوادث عام 1977-1978 بمثابة مقدمة للثورة الايرانية كان ابرزها مقتل مصطفى ابن آية الله الخميني، من اجل توجيه ضربة للامام الخميني وخلق حالة من الذعر والانقسام في صفوف المعارضين لنظام الشاه، وكانت المرحلة الاولى للثورة قد بدأت من خلال الخطابات المتفرقة احتجاجا على الظروف التي كانت تمر بها البلاد انذاك ، كما قام جهاز السافاك بأختطاف عدد من زعماء المعارضة السياسيين مما ادى الى اضطرابات شملت كافة انحاء البلاد ، اضافة الى اخفاق عمليات التحديث التي نادى بها الشاه والتي اسماها بـ " الثورة البيضاء" او " ثورة الشاه والشعب " في تحقيق اهدافها ولاسيما في الاصلاح الزراعي والاجتماعي، اضافة الى جمع الشاه لكل السلطات بيديه . للمزيد عن

تطورات الثورة الايرانية ينظر: جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ط1، طهران، 1993،ص311؛ فهمي هويدي، ايران من الداخل، ط4، القاهرة ، 1991، ص94.

(26) فواز موفق ذنون، مصدر سبق ذكرة ،ص195.

(27) خالد حامد شنيكات، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الاردنية 1953-1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2000 ،ص 141.

(28) سلمى عدنان محمد واخرون ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988، مجلة اداب ذي قار، العدد (3)،2011،ص182.

(29) محمد المناصير، صفحة من تاريخ الاردن، مقال نشر في وكالة عمون الاخبارية بتاريخ 12/ تشرين الاول /2009 على شبكة الانترنت الدولية www.Ammon news.net ؛ عثمان فتحي صالح حمدي ، العلاقات العراقية – الاردنية 1968-1991 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 2009، ص141.

(30) هنري حاماتي، سقوط الامبراطورية الايرانية، ط1، الكويت، 1980، ص 56-73.

(31) ولد في بلدة صغيرة تعرف بـ (خمين) عام 1902، وهو ابن احد رجال الدين الكبار في ايران درس في مدينته على يد من المعلمين وفي سن السادسة عشر ذهب الى بلدة (اراك) لمتابعة دراستة في مجلس الشيخ الحائري مؤسس الحوزة العلمية بمدينة (قم)عمل في التدريس منذ عام 1928- 1945، نفي الى تركيا عام 1964 لمدة عام واحد، ثم انتقل الى النجف الاشرف وبقي فيها حتى عام 1978، ثم سافر الى فرنسا وبعدها الى طهران بعد مغادرة الشاه محمد رضا البلاد في 15/ كانون الثاني /1979 ليتسلم بعدها المؤسسة الدينية ومقاليد الحكم في ايران حتى وفاته عام 1989، ينظر، اطلاعات في 12/ حزيران 1980؛ محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مطبعة جامعة البصرة، جامعة البصرة،1983، ص58-60.

(32) حسن ابو طالب، على هامش الحرب التقارب العراقي – الاردني، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، 1981، ص114.

(33) فواز موفق ذنون، مصدر سبق ذكره، ص195.

(34) منظمة الأوبك (OPEC) Organization of Pctrolcum Exporting Countrics وهي المنظمة التي تألفت من خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد أيلول 1960 وتألفت عضويتها من العراق، إيران، الكويت، السعودية وفنزويلا وقد تم تسجيلها لدى الأمم المتحدة في تشرين الثاني عام 1960. ينظر، احمد عطية الله ، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط3 ، القاهرة ،1968،ص301.

(35) للمزيد عن الاتفاقية وملاحقها وبروتوكولاتها ينظر، عبد الرزاق اسود، موسوعة الحرب العراقية الإيرانية ،ج1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت، ص96-99؛ عبد القادر زريق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص153-154.

(36) Geoff Simons, Iraq from Sumer to Saddam,2nd Edition,London, macmillan Press LTD, 1994,P283.

(37) ولد في مدينة تكريت العراقية سنة 1914 ، التحق بدار المعلمين وتخرج منها سنة 1932 ، ثم التحق بالكلية العسكرية سنة 1938 ،شارك في انقلاب تموز 1958 وانقلاب شباط 1963، حيث تولى رئاسة الوزراء بعد نجاح الانقلاب عمل نائباً لرئيس الجمهورية ثم ابعد للعمل كسفير في وزارة الخارجية سنة 1964، شارك في انقلاب 17 تموز 1968 الذي أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف ، وانتخب رئيساً لجمهورية العراق في 17 تموز 1968،توفي في 4 تشرين الاول 1982 بعد تدهور حالته الصحية للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر، منير عبد الكريم التكريتي ، احمد حسن البكر ، حياته ودوره في السياسة العراقية 1912-1964 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،2001.

(38) محمد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، عمان، 2008، ص167-168.

(39) فاضل رسول، العراق- ايران اسباب وابعاد النزاع، المعهد النمساوي ،1992،ص64.

(40) مؤسسة الدراسات والابحاث ، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، باريس، د.ت، ص267.

(41) وهي جزر تابعة للامارات حيث اقدمت ايران في 30/ تشرين الثاني/ 1971 على احتلالها، حيث تتبع جزيرتا طنب الكبرى والصغرى امارة رأس الخيمة اما ابو موسى فهي تابعة لامارة الشارقة، وذلك بعد ايام من استقلال الامارات العربية المتحدة في 2/ كانون الاول /1971 من الحماية البريطانية وذلك لاهمية هذه الجزر بالنسبة لايران حيث انها تقع في مدخل الخليج العربي وان احتلالها لهذه الجزر سوف يمكنها من السيطرة على مضيق هرمز. للمزيد عن هذه الجزر والخلافات حولها ينظر: خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2013.

(42) فواز موفق ذنون، مصدر سبق ذكره،ص196.

(43) جريدة الدستور، عمان، العدد(4728) في 8/تشرين الاول /1980 ؛ محمد المومني، الحرب العراقية الايرانية، دراسة في الجغرافيا السياسية، د.م ،1988،ص89 .

(44) جابر ابراهيم الراوي ، الغاء الاتفاقية العراقية – الايرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، 1980،ص101؛ حسن نافعة، التفاعلات بين الحرب العراقية الايرانية والصراع العربي الاسرائيلي ، شؤون فلسطينية ، العدد (168-169)، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، اذار- نيسان، 1987،ص44.

(45) حسن طوالبة، مناقشة في النزاع العراقي الايراني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1984، ص78.

(46) عبد الكريم العلوجي ، العراق وايران صراع حدود ام وجود ، الدار الثقافية ، مصر،2007،ص118؛ حسن طوالبه ، مصدر سبق ذكره، ص79.

(47) هيثم حسن حسان ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق 1990-1998 ، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنية، عمان، 2000، ص31.

(48)Curtis ryam, Between Iraq and Ahard Place, Jordanian- Iraq Relation Middle East Report, No.215 Summer,2000,P.40.

(49) حيث تم افتتاح 15 مركزاً للتطوع في عمان اطلق عليها قوات اليرموك الاردنية والتي بلغت ما يقارب 2500 متطوع بقيادة الشيخ شهوان، للمزيد ينظر، سلمى عدنان واخرون ، مصدر سبق ذكره؛ علي محافظه، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الاردنية الهاشمية (1977-1987)، مركز الكتب الأردنية، عمان، 1988، ص362.

(50) عدي اسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2011،ص 39؛ نبال تيسير الخماش، مقدمه في الخطاب السياسي الأردني استناداً للنطق السامي 1952-1958، الجزء الأول، الأردن والعلاقات العربية ، مركز الأصدقاء للنسخ السريع والتجليد الفني، عمان، 1999،ص120-121.

(51) عبد الرزاق محمد اسود، مصدر سبق ذكره ص120.

(52) جريدة الدستور الأردنية، عمان، العدد(3795) في 22/ أيلول /1980؛ عامر أبو جبله، الجهود السلمية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، عمان،1987، ص5 .

(53) اسماعيل ياغي ، العلاقات العراقية الاردنية 1930-1958 ، مجلة كلية الاداب ، البصرة ، العدد (16)، السنة الرابعة عشر، 1980، ص7.

(54)جريدة الدستور الاردنية، عمان، العدد(5998) في 26/ نيسان / 1984.

(55) جريدة الدستور الاردنية، عمان، العدد (6038) في 6/حزيران /1984 .

(56) جريدة صوت الشعب، عمان، العدد(6074) في 17/ تشرين الاول /1984.

(57) جريدة الرأي الاردنية، عمان، العدد(5386) في 18/اذار/1985.

(58) ينظر خطاب الملك حسين في هذا المؤتمر، مجموعة خطب الملك حسين ، ص711-712.

(59) وهي الصفقة التي عقدتها ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان بالاتفاق مع ايران من اجل تزويدها بالاسلحة المتطورة اثناء حربها مع العراق مقابل اطلاق الرهائن الخمسة الامريكان المحتجزين في لبنان . للمزيد عن هذه الصفقة ينظر، حسين علي فليح ، اثر السياسة الامريكية في الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988 (دراسة تأريخية) ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (20) ، 2012 ، ص213.

(60) نبال تيسير الخماش، مصدر سبق ذكره، ص 716-721.

(61) جريدة الجمهورية العراقية، بغداد، في 5/تموز/1987.

(62) عامر أبو جبلة، قمة الوفاق والاتفاق ، جمعية معامل المطابع التعاونية، عمان، 1988، ص23؛ احمد موسى حسن بكار، عملاقان من التاريخ العربي المعاصر، جلالة

الملك حسين والرئيس صدام حسين، الشرقية للدعاية والإعلان، عمان، 1988،ص74؛ جريدة اللواء، عمان، العدد(7574) في 9/تشرين الثاني /1987.

(63) عامر أبو جبلة، قمة الوفاق والاتفاق، ص97.

(64) للمزيد عن هذه الكلمة ينظر جريدة الرأي الأردنية، عمان، العدد (6608) في 16/آب /1988.

(65) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن 1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص233.

(66) للمزيد عن هذه الاتفاقية ينظر، القوانين والتشريعات العراقية من 1960-2006 متاح على الرابط http://Wiki.dorar,aliraq.net

(67) وزارة الصناعة والتجارة، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والدول العربية ،ج2 ، 1984، ص145-147.

(68) المصدر نفسة، ص193-196.

(69) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة،ص232.

(70) علي محافظة، المصدر نفسه ،ص233.

(71) وزارة الصناعة والتجارة، مصدر سبق ذكره، ص174.

(72) عثمان فتحي صالح حمدي، مصدر سبق ذكره، ص157-159.

(73) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص234.